إشكالية توحيد المصطلح العربي :
النظرية والتطبيق(*)

بقلم : الدكتور علي القاسمي
الايسيسكو / الرباط

خلاصة

إن الهدف من كتابة هذا العرض تسليط الضوء على الفرق الكبير بين التوجهات النظرية والتطبيقات العملية في ميدان توليد المصطلح العربي وتوحيده. فالشائع نظريا أن المؤسسات التي تضع المصطلحات العربية لا تتبع منهجية علمية في عملها أو على الأقل لا تتبع منهجية موحدة، ولهذا فإن مصطلحاتها تختلف فيما بينها حتى لو كانت تتناول ذات المفاهيم، وأن الأمة العربية عهدت إلى مكتب تنسيق التعريب التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بمهمة توحيد المصطلح العلمي العربي.

ولكن واقع الحال خلاف ذلك، إذ أن الباحث المتقصي يلفي أن المجامع اللغوية والعلمية في الوطن العربي تسير وفق منهجيات علمية في توليدها المصطلحات، وأن هذه المنهجيات تقوم على مبادىء علمية واحدة تقريبا وتستند إلى أسس موضوعية متقاربة، وأن الطريقة التي يتم فيها وضع المصطلحات تكاد تكون مشتركة بين هذه المجامع، وأخيرا فإن مكتب تنسيق التعريب ليس وحيدا في ساحة توحيد المصطلح العربي على نطاق الأمة العربية، بل تنتصب بجانبه مؤسسات عربية أخرى تضطلع بالدور نفسه في الواقع العلمي. وتتمثل هذه المؤسسات في المنظمات والاتحادات المهنية المتخصصة، وكأن المسألة هي من ينبغي أن يولد المصطلحات ويوحدها : اللغويون أم أهل الاختصاص المستعملون للمصطلح.

* ألقيت في ندوة (التقييس والتوحيد المصطلحيان في النظرية والتطبيق) التي نظمها المعهد القومي للمواصفات والملكية الصناعية بتونس، 13 ــ 17 مارس 1989.

ويخلص الباحث المتأمل إلى أن اتباع منهجية علمية واحدة من قبل مؤسسات توليد المصطلحات، لا يعصم من ازدواجية المصطلح في البلاد العربية، وأن طرح مصطلح موحد في أسواق الاستعمال لا يضمن له الرواج أو يقضي على منافسة مصطلحات أخرى رائجة تعبر عن المفهوم نفسه.

ويمكن رد قصور المصطلح العلمي العربي وازدواجيته إلى سببين رئيسيين : أولهما، عدم تعريب التعليم العالي والبحث العلمي مما يؤدي إلى بقاء المصطلحات المولدة والموحدة حبيسة المعاجم المتخصصة دون أن يتاح لها المجال لمواجهة اختبار الاستعمال والقبول، وثانيهما تشتت الوطن العربي في دول متفرقة، بحيث لا تملك مؤسسات توحيد المصطلح سلطة إلزامية تمكنها من فرض مصطلحاتها الموحدة في المناهج والمطبوعات، إضافة إلى وجود الحدود الاقليمية والفعلية أمام توزيع الكتاب العربي وشيوعه.

المعيرة والتنميط والتوحيد

قبل البدء في مناقشة توليد المصطلحات وتوحيدها في الوطن العربي من حيث النظرية والتطبيق يجدر بنا إلقاء نظرة على أنواع العمليات التي يمارسها المصطلحيون. ويميز بعض الباحثين في علم المصطلح بين ثلاثة أصناف من هذه العمليات هي : المعيرة أو التقييس (Standardisation) والتنميط (normalisation) والتوحيد (Unification)[1]. فتعني المعيرة باعتماد المعايير أو المقاييس أو الأنماط أو الأسس أو المبادىء التي ينبغي أن توضع المصطلحات طبقا لها. أما التنميط فهو عبارة عن صياغة المصطلحات الجديدة أو اختيار مصطلحات معينة وفقا للمعايير أو الأنماط المتفق عليها مسبقا، وذلك للتعبير عن المفاهيم المطلوبة. والتوحيد في علم المصطلح قد يعني توحيد المعايير والمبادىء والمنهجيات التي تصاغ في ضوئها المصطلحات، وقد يعني انتقاء مصطلح واحد من بين مترادفات للتعبير عن مفهوم معين ليحل محل المصطلحات العديدة المستعملة في التعبير عن ذلك المفهوم[2].

ولو ضربنا مثلا من عالم صناعة أشرطة التسجيل الصوتي، لوجدنا أن طول الشريط يخضع مقاييس حددت سلفا منها مثلا (600) قدم و(900) قدم و(1200) قدم، ويكون الشريط ملفوفا على بكرات حدد حجمها هي الأخرى بمقاييس متفق عليها مسبقا، أشهرها نوعان بكرة يبلغ قطرها (5) بوصات تستعمل للف الأشرطة القصيرة عليها، والثانية بقطر (7) بوصات تستعمل للف الأشرطة الطويلة عليها. وهكذا فالأشرطة التي تصنع بحسب تلك المقاييس هي أشرطة منمطة، أي تتبع أنماطا تم الاتفاق عليها مسبقا. ولو فرضنا أن بلدا من البلدان أراد أن يوحد جميع أشرطة التسجيل من حيث الطول فسيختار مقاسا من تلك المقاييس أو من غيرها ويعتبره المقياس الموحد، وتكون الأشرطة التي تصنع وفق ذلك المقياس موحدة من حيث الطول.

المنظمة الدولية للتوحيد المعياري :

ومعلوم أن وضع المواصفات والمقاييس الموحدة في العالم منوط بالمنظمة الدولية للتوحيد المعياري (ISO) وفروعها الوطنية. وفي الوطن العربي تنتظم تلك الفروع الوطنية في منظمة قومية هي المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس التي تتخذ العاصمة الأردنية ــ عمان ــ مقرا لها. واللجنة المختصة بالمصطلحات في المنظمة الدولية هي اللجنة رقم 37 التي أنشئت عام 1936 عندما كانت المنظمة الدولية تسمى بالاتحاد الدولي لجمعيات المقاييس الوطنية (ISA). وقد بذلت اللجنة جهودا متواصلة

مكنتها من إخراج توصياتها الست في الفترة بين 1967 و 1973 وهي تتعلق بمصطلحات علم المصطلح، وإعداد المصطلحات المصنفة، ومبادىء التسمية، والاخراج المعجمي الموحد للمصطلحات. ونظرا للتقدم الذي حصل في أبحاث علم المصطلح خلال العقدين الأخيرين فإن اللجنة قررت عام 1979 مراجعة توصياتها السابقة وتطويرها. وفي عام 1981 قررت اللجنة أن يكون نطاق عملها هو «التوحيد المعياري لطرق وضع المصطلحات وتصنيفها وتنسيقها»[3].

والدارس للمبادىء وأسس توليد المصطلحات التي أوصت بها اللجنة يدرك أن تلك المبادىء والأسس لم تكن غريبة بالنسبة للمشتغلين في هذا الميدان منذ عشرات السنين و لم تغرب عن بالهم وهم يمارسون عملهم المصطلحي، بل الحقيقة التي لا مراء فيها هي أن اللجنة استقت تلك المبادىء والأسس والطرائق من ممارسة أهل العلم والاختصاص وتواضعهم عليها. وهذه ملحوظة سنعود إليها بعد قليل.

التوليد المعياري للمصطلحات :

نعني بالتوليد المعياري للمصطلحات وضع أو صياغة مصطلح جديد للتعبير عن مفهوم معين وفق مبادىء التسمية العلمية المتفق عليها مسبقا وبحسب طريقة منهجية محددة سلفا.

وتوصي المنظمة الدولية للتوحيد المعياري بأن يشارك في توليد المصطلحات ثلاثة أنواع رئيسية من المختصين هم :

1 ــ أهل الاختصاص العلمي
2 ــ اللغويون
3 ــ المصطلحيون

إضافة إلى بعض المختصين الآخرين مثل خبراء المعلومات والتوثيق.

ويقوم هؤلاء المختصون بتحديد موقع المفهوم في نظام المفاهيم للحقل العلمي موضوع البحث ومعرفة العلاقات القائمة بين ذلك المفهوم وبقية المفاهيم المجاورة له، وتوليد مصطلح واحد يدل عليه باتباع إحدى وسائل التنمية اللغوية وأعني بها : الاشتقاق، والمجاز (إضافة معنى جديد لكلمة موجودة، أو التوسع في معناها)، والنحت، والاقتراض (من لغة أخرى). ويتم هذا التوليد في ضوء مبادىء وأسس أبرزها مبدأ الانطلاق من المفاهيم والعلاقات القائمة بينها للوصول إلى المصطلحات، ومبدأ الاتساق أي أن يعبر المفهوم الواحد عن مصطلح واحد وأن يعبر عن المصطلح الواحد بمفهوم واحد فقط، ومبدأ الاقتصاد في اللغة عند توليد المصطلحات تحقيقا للسهولة في الأداء، ومبدأ الأخذ بالاستعمال[4].

التوحيد المعياري للمصطلحات :

وإذا تركنا جانبا التوحيد المعياري للمبادىء المصطلحية والمعجمية، فإن التوحيد المعياري للمصطلحات يعني توحيد المصطلحات المترادفة التي تعبر عن مفهوم واحد، واختيار واحد منها ليكون المصطلح المعتمد، على أن يجري هذا الاختيار طبقا لمعايير متفق عليها مسبقا.

ويضطلع بالتوحيد المعياري للمصطلحات داخل دولة من الدول أو داخل عدد من الدول تستخدم لغة واحدة هيئة مسؤولة أنيطت بها سلطة تعميم المصطلحات الموحدة. وتضم هذه الهيئة أهل الاختصاص العلمي ولسانيين ومصطلحيين ومعلوماتيين. وتوصي المنظمة الدولة للتوحيد

المعياري بأن تمر عملية توحيد المصطلحات بالخطوات التالية :

1 ــ جمع المصطلحات المختلفة المستعملة في التعبير عن مفهوم معين، وتحديد معانيها عن طريق تعريفها.
2 ــ ضبط موقع ذلك المفهوم في نظام المفاهيم الخاص بالحقل العلمي موضوع البحث.
3 ــ تعيين مصطلح واحد من المصطلحات المترادفة للتعبير عن ذلك المفهوم، أو وضع مصطلح جديد للتعبير عنه إذا ثبت عدم صلاحية المصطلحات المستعملة(5).

توليد المصطلح العربي :

تتولى وضع المصطلحات العربية هيئات علمية مشهود لها بالمقدرة والكفاءة مثل مجمع اللغة العربية بدمشق ومجمع اللغة العربية بالقاهرة، والمجمع العلمي العراقي، ومجمع اللغة العربية الأردني وعدد من الجامعات ووزارات التربية، ودور النشر الكبرى كمكتبة لبنان.

وقد يتبادر إلى الذهن أن مجامع اللغة العربية هي مؤسسات لغوية وأنها تضع المصطلحات دون منهجية علمية أو أنها ليست على دراية بتوصيات المنظمة الدولية للتوحيد المعياري. ولكن واقع الأمر خلاف ذلك إذ أن المجامع العربية تتألف من علماء من مختلف حقول الاختصاص العلمي فمنهم اللساني والأديب والطبيب والمهندس والكيمياوي وغيرهم، ويشترط فيهم جميعا التمكن من أسرار اللغة العربية والمقدرة على توظيفها.

وقد كان الرئيس السابق لمجمع اللغة العربية بدمشق المرحوم الدكتور حسني سبح طبيبا، والرئيس الحالي لمجمع اللغة العربية بالقاهرة الدكتور إبراهيم مدكور من علماء الاجتماع وهكذا. كما أن كل مجمع يعمل من خلال لجان متخصصة تتوفر فيها جميع الشروط التي ذكرنا بشأن واضعي المصطلحات.

والمجامع العربية على دراية تامة بالمبادىء العلمية والأسس الموضوعية لوضع المصطلحات وتوحيدها، قبل أن تنشر المنظمة الدولية للتوحيد المعياري أولى توصياتها عام 1967، فمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة زاخرة بالبحوث حول الموضوع منذ الأربعينات، فالمرحوم الشيخ محمد رضا الشبيبي ــ وكان عضوا بالمجمعين العراقي والمصري ــ نشر مقالة حول توحيد المصطلحات في البلاد العربية في العدد الثامن من هذه المجلة عام 1950، والمرحوم الأمير مصطفى الشهابي الذي كان كذلك عضوا في المجمعين السوري والمصري نشر كتابه القيم (المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث) عام 1952(6) وغيره كثير.

وفي أواخر السبعينات عزا بعض الباحثين في علم المصطلح الازدواجية التي تعانيها المصطلحات العربية إلى أن المؤسسات العربية القائمة على توليد المصطلحات تتبع منهجيات مختلفة وتتبنى أسسا ومبادىء متباينة، ودعا أولئك الباحثون إلى ضرورة توحيد منهجيات توليد المصطلح لوضع حد للازدواجية المصطلحية القائمة في الوطن العربي. وقد لقيت هذه الدعوة قبولا من لدن المسؤولين في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فعهد إلى مكتب تنسيق التعريب التابع للمنظمة بعقد (ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي). وشارك في هذه الندوة ممثلون عن مجمع اللغة العربية بدمشق ومجمع اللغة العربية بالقاهرة والمجمع العلمي العراقي ومجمع اللغة العربية الأردني، ومعهد الدراسات والأبحاث للتعريب المغربي، ومكتبة لبنان، وعدد من وزارات التربية والتعليم في الأقطار العربية. وقبل أن تعقد هذه

الندوة بالرباط في الفترة من 18 ــ 20 فبراير 1981، طلب إلى الهيئات المشاركة أن تبعث إلى مكتب تنسيق التعريب بتقرير عن المنهجيات التي تسير على هديها في وضع المصطلحات، وعهد إليّ بدراسة تلك التقارير وتلخيصها في مشروع ورقة عمل مشتركة تمثل منهجية موحدة تقدم إلى الندوة المذكورة.

وعند دراستي للمنهجيات المختلفة تبين لي ما يأتي :

1 ــ إن جميع تلك المؤسسات العاملة في ميدان توليد المصطلحات لها منهجيات محددة تستهدي بها.

2 ــ إن منهجيات تلك المؤسسات تشتمل على المبادىء والأسس الخاصة بوضع المصطلحات بصورة لا تختلف كثيرا عن توصيات المنظمة العالمية للتوحيد المعياري.

3 ــ إن منهجيات تلك المؤسسات تكاد تكون متفقة تماما في مبادئها وأسسها، بحيث لا يصعب وضعها في منهجية موحدة مشتركة..

وهكذا كان الأمر، فقد تبنت الندوة ــ بعد تعديلات طفيفة ــ مشروع منهجية موحدة لوضع المصطلح العلمي العربي التي أعددتها بناء على المنهجيات التي قدمها المشاركون. ونشرت هذه المنهجية في مجلة اللسان العربي[7]، كما أعد الأستاذ أحمد شفيق الخطيب أمثلة توضيحية على مبادىء تلك المنهجية.

توحيد المصطلح العربي :

أناطت جامعة الدول العربية مهمة تنسيق التعريب وتوحيد المصطلح العلمي العربي بمكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي بالرباط. وقد رسم مؤتمر التعريب الأول الذي انعقد بمقر المكتب عام 1969 خطة لتنسيق المصطلحات العلمية العربية وتوحيدها واستكمالها بهدف توفير المصطلحات التي تتطلبها مراحل التعليم المختلفة على افتراض أن تعليما معربا بمصطلحات موحدة هو الطريق الأمثل لتوحيد المصطلح العربي[9]. وهكذا فقد تم توحيد مصطلحات التعليم العام في جميع الموضوعات في مؤتمري التعريب الثاني والثالث المنعقدين في سنة 1973 وسنة 1977 على التوالي، وجرى توحيد مصطلحات التعليم التقني في مؤتمر التعريب الرابع المنعقد عام 1980، وتوحيد مصطلحات التعليم العالي في مؤتمري التعريب الخامس والسادس المنعقدين في سنة 1985 وسنة 1988 على التوالي.

ويتبع المكتب منهجية محددة في توحيد المصطلحات، إذ يبادر إلى تحديد الموضوع العلمي المراد توحيد مصطلحاته، ويؤلف قائمة بالمصطلحات الأنجليزية والفرنسية التي تمثل مفاهيم ذلك الموضوع، ويضع إزاء كل مصطلح من هذه المصطلحات المقابلات العربية المستعملة في مختلف الأقطار العربية، وهو يجمع هذه المقابلات من المعاجم المتداولة والكتب المدرسية المقررة وغير ذلك من المصادر الموثوقة، ويبعث بالمشروع المعجمي إلى الدول العربية والمجامع اللغوية والعلمية لابداء ملاحظاتها عليه ثم يعقد ندوة من المختصين واللغويين والمصطلحيين لدراسة المشروع المعجمي، وتقوم الندوة بفحص كل مفهوم (ممثلا بالمصطلح الأجنبي) ومحاولة اختيار مقابل عربي واحد له متوخية رسوخ الاستعمال ودقة التعبير واتساق المصطلحات (من حيث تمثيل كل مصطلح لمفهوم واحد والتعبير عن المفهوم الواحد بمصطلح واحد فقط)، وبعد ذلك يقدم المشروع المعجمي المنسق إلى أحد مؤتمرات التعريب الذي يضم هو الآخر لجنة متخصصة بذلك الموضوع العلمي لدراسة المصطلحات العربية الموحدة المقترحة وتعديلها ــ إذا اقتضت الضرورة ــ وإقرارها. وبعد

ذلك ينشر معجم موحد بمصطلحات ذلك الموضوع ويوزع على الدول العربية.

وهذه المنهجية المتبعة في توحيد المصطلح العربي هي الأخرى موافقة لتوصيات المنظمة الدولية للتوحيد المعياري بل إن هذه المنظمة تشارك في مؤتمرات التعريب ممثلة بوكالتها العربية المتخصصة (المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس).

إشكالية توحيد المصطلح العربي في الواقع العملي :

رأينا مما مر بنا أن كاتب هذه السطور يذهب إلى أن المؤسسات المضطلعة بوضع المصطلحات العربية وتوليدها تتبع منهجيات علمية تكاد تكون موحدة من حيث مبادئها وأسسها وطرائقها، ومع ذلك فهو يذهب إلى أن المصطلحات التي تضعها هذه المؤسسات قد لا تكون موحدة بالضرورة بل أنها كثيرا ما تولد عدة مصطلحات للتعبير عن مفهوم واحد. ومن ناحية أخرى يقر الكاتب منهجية توحيد المصطلح العربي التي يتبعها المكتب المكلف بهذه المهمة، ومع ذلك فهو يرى أن المصطلحات العربية ليست موحدة. وهذه حقيقة يكاد يتفق عليها جميع المشتغلين في حقل التعريب والمصطلحية في الوطن العربي.

إن المنظمة العالمية للتوحيد المعياري حققت نجاحات مشهودة في مجال توحيد المعايير والمقاييس في عالم الصناعة، ولكن توصياتها، الخاصة بتوحيد المصطلحات معياريا لم تحقق ذات النجاح ولم تبلغ عين المدى. فعندما تتبنى المؤسسات المصطلحية معيرة واحدة وتنميطا واحدا في عملها المصطلحي، فإن المصطلحات التي تضعها لمفهوم معين قد لا تكون بالضرورة موحدة، لأن التعامل مع اللغة ليس كالتعامل مع الأدوات والآلات والعناصر الكيميائية، خاصة إذا كانت تلك اللغة هي العربية ذات الأمجاد التليدة تاريخيا وجغرافيا فهي أطول لغات العالم عمرا، وينتشر أبناؤها في أصقاع شاسعة، ولها من اللهجات الفصيحة ما لا تضاهيها فيه أية لغة أخرى. إننا نطلق على الكيمياء اسم (العلم) لأن العناصر الكيمياوية تدخل في علاقات محددة يمكن التنبؤ بنتائجها بدقة وتسير وفق معادلات مضبوطة. وهكذا الأمر في الفيزياء والرياضيات ونحن لا نضيف كلمة علم لاسميهما، لأننا لا نشك في ذلك. أما علم النفس وعلم الاجتماع فيصر أصحابهما على تسميتهما بالعلم في محاولة لجعل دراستهما تسير وفق مناهج موضوعية، ولكن جميع المشتغلين بهما يعترفون في دخيلة أنفسهم بأنهما لم يبلغا بعد منزلة العلم من حيث دقة التنبؤ بالنتائج لأنهما يتعاملان مع السلوك الانساني، والانسان يختلف عن المادة الجامدة. واللغة هي جزء من السلوك الانساني ولا يمكن إخضاع مصطلحاتها إلى المعايير المقننة، على الرغم من أن من المفيد لعلم المصطلح أن يسعى إلى إرساء أسس موضوعية له.

قد يعزو بعضهم عدم وحدة المصطلحات التي تضعها المؤسسات المصطلحية العربية إلى أن بعضها يتخذ من الانجليزية لغة الأصل والمنطلق له في حين ينطلق بعضها الآخر من المصطلحات الفرنسية، ولكن ذلك لا يفسر مثلا الازدواجية المصطلحية القائمة في مصطلحات وضعتها مؤسستان تشكل الأنجليزية لغة المصدر لهما معا، وعلاوة على ذلك، فإن اللجان المختصة في تلك المؤسسات لا تناقش اللفظ الأنجليزي أو الفرنسي للمصطلح بقدر ما تناقش المفهوم الذي يمثله ذلك اللفظ، قبل التوصل إلى توليد المصطلح العربي المناسب.

إن اتباع المجامع اللغوية والعلمية في الوطن العربي منهجية موحدة في توليد المصطلحات لا يجنبها وضع مصطلحات مترادفة للمفهوم الواحد، فاللغة

العربية زاخرة بالمترادفات، والاستعمالات الاقليمية، وحتى لو وضعت تلك المؤسسات مصطلحا موحدا جديدا فذلك لا يضمن له الانتشار والرسوخ في الوطن العربي وإنما لابد له أن يواجه اختبار القبول والاستعمال من قبل الناطقين باللغة العربية، وقد يضطر لمنافسة لفظ أجنبي درج في الاستعمال قبله.

ومن ناحية أخرى فإن مكتب تنسيق التعريب لم يعد المؤسسة الوحيدة التي تضطلع بتوحيد المصطلحات العربية، بل نستطيع القول ـــ بلا مغالاة ولا تجن ـــ أن مؤسسات قومية أخرى قامت بالدور نفسه متبعة المنهجية العلمية ذاتها. ومن هذه المؤسسات المنظمات العربية المتخصصة مثل المنظمة العربية للعلوم الادارية بعمان التي وضعت معجما موحدا لمصطلحات الحاسوب، والمنظمة العربية للعلوم الزراعية التي وضعت معجما موحدا للمصطلحات الزراعية، ومن هذه المؤسسات الاتحادات المهنية مثل اتحاد الأطباء العرب الذي أصدر (المعجم الطبي الموحد)، واتحاد المهندسين العرب بالقاهرة الذي وضع معجما موحدا للمصطلحات الهندسية، والاتحاد العربي للسكك الحديدية بحلب الذي أصدر معجما لمصطلحات السكك الحديدية وهكذا[8]. وهذه الظاهرة تمثل وجها من أوجه التنافس والتنازع بين اللغويين وأهل الاختصاص العلمي على وضع المصطلحات.

ولكن بالرغم من وجود هذا العدد الكبير من المصطلحات العربية الموحدة في مختلف حقول المعرفة فإننا ما زلنا في الوطن العربي نشكو من الازدواجية المصطلحية ناهيك عن شكوى بعضهم من عدم وجود مصطلحات علمية كافية وذلك تعلة للابقاء على تعليم العلوم في الجامعات بلغة أجنبية.

إذن نعتقد من الوجهة النظرية أن اللغة العربية تتوفر على مصطلحات علمية ولدت بطريقة معيارية ووحدت بكيفية موضوعية وهي تغطي جميع حقول المعرفة، ولا نزعم أنها كاملة فما من لغة عالمية ـــ بما في ذلك الفرنسية والروسية ـــ تشتمل على المصطلحات التي تعبر عن جميع المفاهيم العلمية المتداولة في العصر الراهن. ويبقى التساؤل المطروح يتعلق بأسباب قصور المصطلح العربي وازدواجيته على الساحة العملية. ويمكن تلخيص الجواب بسببين رئيسيين هما : تلكؤ تعريب التعليم العالي والبحث العلمي، وتشرذم الوطن العربي في دول متفرقة.

فالتعليم العالي للموضوعات العلمية ـــ النظرية والتطبيقية ـــ يجري في معظمه بلغة أجنبية مهما كان جنسها ومهما بلغت ركتها ومهما وصل جهل المتعلمين بها. ولا أتحدث عن تلك البلاد العربية التي مازالت تصر على تدريس العلوم في المدارس الثانوية «بلغة العلم» أي بلغة أجنبية على حد فهم بعض المسؤولين. وما دام التعليم العالي يجري بلغة أجنبية ويكتب الباحثون نتائج أبحاثهم بلغة أجنبية فإن المصطلحات العلمية العربية التي تم توليدها تبقى بلا قيمة لأنها لا تستعمل، فمهما كان التزام واضعيها بالمعيرة ومهما بلغ تنميطها من دقة وضبط. فهي كاللؤلؤ في أعماق البحر لا قيمة له ما لم يستخرجه الغواص ويوضع على جيد الحسان. ومتى ما استعملت المصطلحات العلمية العربية المولدة في التعليم والبحث وتداولها الأساتذة والطلبة والباحثون، فإنها توضع على اختبار المحك ويثبت الصالح منها بالقبول والاستعمال وينبذ الصالح منها ويستبدل. ومعلوم أن المعيرة الدقيقة والتنميط المضبوط لا يعصمان من صياغة مصطلحات لا تجد قبولا من جمهور المستعملين.

ومن ناحية أخرى فإن تشتت الوطن العربي في أقطار مختلفة يؤدي إلى عرقلة شيوع المصطلح الموحد لسببين : أولهما عدم امتلاك المؤسسة المكلفة بالتوحيد لسلطة إلزامية تمكنها من فرض مصطلحاتها

الموحدة في جميع المناهج المدرسية المتباينة التي تضعها وزارات معارف وتربية وتعليم وتهذيب مختلفة في أقطار متفرقة، ويكمن السبب الثاني في الحدود الاقليمية والفعلية القائمة بوجه توزيع الكتاب العربي وانتشاره. فحتى في مجال الأدب، توجد لدينا آداب قطرية أكثر من أدب عربي معاصر واحد لأن القارىء العادي يحصل على الكتب التي تنشر في بلاده، باستثناء بعض كبار الأدباء التي تحظى مؤلفاتهم بتوزيع شبه جيد.

* * *

الهوامش والمراجع

(1) من هؤلاء الباحثين الأستاذ أحمد الأخضر غزال الذي تحدث منذ الخمسينات عن الطباعة المعيارية والحروف المنمطة وتوحيد الحرف العربي. فالمرقنة المعيارية هي الآلة التي تتوفر على الأنماط المحددة سابقا لتصبح معيارية، والحروف المنمطة هي الحروف التي صممت على أنماط قابلة للدخول في المرقنة المعيارية، ودعا إلى توحيد جميع الحروف الطباعية في الوطن العربي على هذا الأساس.

(2) Helmut Felbert, **Terminology Manual** (Paris : UNESCO & INFOTERM, 1984) p.15

(3) المصدر السابق، ص 20

(4) علي القاسمي، **مقدمة في علم المصطلح** (بغداد : الموسوعة الصغيرة، 1985) ص ص 95 ــ 104

(5) المصدر السابق، ص ص 34 ــ 36

(6) الأمير مصطفى الشهابي، **المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث** (دمشق : المجمع العلمي العربي، 1952)

(7) ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي (الرباط 18 ــ 20 / 2 / 1981) في **اللسان العربي**، المجلد 18 الجزء 1 ص ص175 ــ 178

(8) علي القاسمي، **مقدمة في علم المصطلح**، ص ص 115 ــ 120